محاولة في فهم مأزق المشروع التنموي في الجزائر

An attempt to understand the predicament of the development project In Algeria

فضيلة سيساوي

جامعة محمّد الصديق بن يحى جيجل (الجزائر)، **fadilasisaoui@gmail.com**

تاريخ الاستقبال: 2022/06/13؛ **تاريخ القبول**: 2022/12/24؛ **تاريخ النشر**: 2023/03/18

ملخص: يقترح هذا المقال قراءة سوسيولوجية في العوامل التاريخية التي عملت باتجاه تأزم العلاقة بين المواطن والدولة الجزائرية، التي كان بيان أول نوفمبر 1954 قد حدد معالمها الأساسية في إشارته إلى أن الهدف من التحرير هو بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية في إطار مبادئ الإسلام،وهو المبدأ الذي ما فتئت مواثيق الثورة الجزائرية على اختلافها تؤكده في كل مرة، بدءا بميثاق طرابلس 1962،ووصولا إلى الميثاق الوطني 1986، فيما يشبه الاعتراف بالدور الكبير الذي لعبته الجماهير الشعبية التي كانت قد شكلت القاعدة الفعلية لحركة التحرر الوطني الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: قراءة سوسيولوجية ؛ دولة جزائرية ؛ بيان أول نوفمبر 1954 ؛ اتفاقيات؛ مشروع تنموي.

Abstract: This article proposes a sociological reading of the historical factors that worked towards the worsening of the relationship between the citizen and the Algerian state, which the statement of the first of November 1954 had identified its features in build the Algerian social democratic state within the framework of the principles of Islam, a principle that all the various pacts of the Algerian revolution have been confirming it each time, starting with the 1962 Tripoli pact, and ending with the 1986 National pact, in order to recognize the great role played by the masses that had formed the actual base of the Algerian national liberation movement.

Keywords: Sociological reading; Algerian state; the statement of the first November 1954; pacts; development project.

I- تمهيد :

تعيش الجزائر منذ ما يزيد عن ثلاثة عقود من الزمن على وقع أزمة اجتماعية دورية تشوبها حالة من العنف أحيانا والاحتجاجات أحيانا أخرى، وكانت قد عبرت عن نفسها بصورة جلية في ذلك الزلزال الاجتماعي الذي هز المجتمع الجزائري ذات خامس من شهر أكتوبر سنة 1988، والذي لا تزال ارتداداته إلى اليوم عبر مظاهر عديدة، عبر ويعبر عنها بأشكال وكيفيات متمايزة ولعل آخرها ظاهرة الحراك التي عاشها الشارع الجزائري على مدار عامين خلال هذه الألفية، أي بين سنتي 2019 و2020.

إن مثل هذا الوضع مثلما ينذر بالخطورة القائمة، يعبر عن حاله من الاستياء والتذمر الاجتماعيين، عن الإحساس بالظلم، وبانسداد الآفاق أمام فئات اجتماعية عريضة في المجتمع الجزائري، وقد صار من الملح الاشتغال على العوامل الموضوعية، أو الظروف التاريخية، التي تكون قد أدت إلى مثل هذا الموقف، سعيا لتحقيق فهم واقعي لراهن المجتمع الجزائري الذي يبدو بأن تجاوزه،على الأقل في المستقبل المنظور لايزال صعبا، وذلك من خلال قراءة متأنية في تاريخ الجزائر المستقلة، الأمر الذي يفرض التعريج على جملة من المعطيات التاريخية، التي ستفيد لا محالة في تتبع وفهم تطور الأحداث التاريخية في الجزائر، والمساعدة بالتالي في الكشف عن العوامل التي تكون قد أدت بالنهاية إلى مأزق المشروع التنموي في الجزائر.

لذلك ارتأينا في بنائنا لفهم هذا المأزق أو الحال التي آل إليها المشروع التنموي في الجزائر طرح التساؤلات التالية:

- ما هو تصور بيان أول نوفمبر الدولة الجزائرية المستقلة او كيف عرفها؟
- ما مضمون الدولة الديمقراطية الاجتماعية في مواثيق الثورة الجزائرية؟
- ما العوامل التي أدت بالمشروع التنموي في الجزائر إلى المأزق؟

II – مبادئ بيان أول نوفمبر 1954

أن تكون بداية هذا المسعى في تحقيق فهمنا لمأزق المشروع التنموي في الجزائر من بيان أول نوفمبر 1954 فذلك انطلاقا من أنه يعد الوثيقة التاريخية الأولى التي أسست لمعالم الدولة الجزائرية المستقلة، من حيث أسسها، غاياتها وسبل انجازها.

يقول بيان أول نوفمبر 1954، وهو الوثيقة الرسمية الأولى التي تم فيها تحديد المعالم الأساسية للدولة الجزائرية المستقلة بأن الهدف من عملية التحرير هو بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية في إطار مبادئ الإسلام. إذن ومثلما هو واضح في مضمون هذه الوثيقة التاريخية، فإن طبيعة الدولة الجزائرية المراد تحقيقها بعد الاستقلال هي الدولة " الديمقراطية – الاجتماعية "، وحيث " الديمقراطية " كمفهوم غير قابل للتحديد تحديدا علميا دقيقا بسبب تعدد التعاريف التي خص بها،بل وتباينها فيما بينها، وبالتالي غياب تعريف موحد، ودقيق لمفهوم الديمقراطية، الذي يتلون ليأخذ في كل مرة معنى،ومضمون يختلف بحسب اختلاف المتحدث.

إلا أنه وإن كنا لا نعثر لمفهوم الديمقراطية على معنى واحد، أو موحد لدى الجميع، فإننا نجد بأن هناك إن بحثنا عما هو مشترك بين مختلف المؤسسات والإيديولوجيات الديمقراطية ما يشكل بالرغم من تنوعها تقليدا مشتركا و"روحا عامة" ... في شعار "جيتيسبرغ" "Guthysberg" القائل بـ " حكومة الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب" وقد تدعم بالمفهوم الضمني لدى "لنكولن" "Lincoln" عن الشعب. (روبن، 1986، صفحة 312)

ثم أن لهذه الديمقراطية مجموعة من وسائل التنفيذ التي وجدت الإجماع من حولها ألا وهي:

-الاعتماد على الانتخاب.

-التداول على السلطة.

- حرية تكوين الأحزاب والتعددية السياسية.

- حرية الصحافة وحرية التعبير.

-الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية، التنفيذية، والقضائية.

-التشديد على استقلالية السلطة القضائية.

وغير هذا من الآليات الأخرى التي تسمح للمجتمعات بضمان حماية الديمقراطية.

ثم هي "دولة اجتماعية": أي هي دولة في خدمة مصلحة الأغلبية داخل المجتمع، أو خدمة المصلحة العامة. فالدولة الاجتماعية هي الدولة التي تراعي وتسعى لتحقيق مصلحة الفئات العريضة من المجتمع، وضمن هذا المسعى تندرج جملة من السياسات نجد منها:

- ضمان التعليم الإجباري والمجاني.

-العمل على رفع وتحسين المستوى المعيشي للسكان.

-تطوير الصحة العمومية.

-محو الأمية.

-ترقية المرأة.

III- مواثيق الثورة الجزائرية وبناء الدولة الديمقراطية الاجتماعية:

وبالفعل سوف نعثر في مواثيق الثورة الجزائرية المختلفة بدءا بميثاق طرابلس 1962، فميثاق الجزائر 1964، الميثاق الوطني 1976، ثم الميثاق الوطني 1986، التأكيد في كل مرة على الفكرة القائلة بالدولة الجزائرية " الديمقراطية- الاجتماعية" فيما يشبه الاعتراف الضمني بالدور الكبير الذي لعبته الجماهير الشعبية إبان حرب التحرير فقد شكلت القاعدة الفعلية لحركة التحرير الوطني.

ويمكن أن نقرأ على سبيل المثال في ميثاق طرابلس الذي جاء في ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد التي يصفها "محمد حربي" إذ يقول" بعد ثلاثة أشهر من التمزق والحيرة أصبح في وسع الجزائريين أخيرا أن يقولوا أن الحرب انتهت، كانت القوة الاجتماعية التي ساندت الثورة قد تعرضت للنزف الشديد، وكان الوضع الاجتماعي مأسويا جدا... كانت الدولة ضعيفة... وكانت خزائنها فارغة، ليس لديها غير مشكلات وليس في حوزتها وسائل لحلها..." (حربي، 1983، صفحة 2)

بأن سياسة الثورة الديمقراطية الشعبية ستكون" البناء الواعي للوطن في إطار مبادئ الاشتراكية و أن تكون السلطة بين أيدي الشعب" (F.L.N, Programme de Tripoli., 1962, p. 10)

ذلك أن "... مهام الثورة الديمقراطية في الجزائر لا يمكن أن تنجز... إلا بواسطة الشعب فهو وحده القادر على ذلك. أي الفلاحين، العمال بصفة عامة، الشباب والمثقفين الثوريين". (F.L.N ،Programme de Tripoli ،1962)

ذات المبادئ سيؤكد عليها ميثاق الجزائر لسنة 1964 الذي جاء بعد سنتين من وضع برنامج طرابلس، ومن محاولة إعادة ترتيب البيت الذي كان قد خربه الاستعمار الفرنسي لمدة تجاوزت القرن والنصف قرن من الزمن،فالصورة لم تتغير كثيرا،ذلك أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للجزائر المستقلة حديثا لم يكن يبعث على التفاؤل، أما الخيار الاشتراكي فلا رجعة فيه. هذا وقد حدد المهام المراد إنجازها للمرحلة الجديدة في:

-تعميم عملية الإصلاح الزراعي.

-خلق المؤسسات الصناعية التي تخدم الاقتصاد الوطني.

-خلق مناصب شغل.

-العمل على محو الأمية.

-توفير التعليم لكن أبناء الجزائر.

-تطوير البنية التحتية.

- تأميم الثروات المعدنية والمحروقات (F.L.N, Charte d'Alger., 1964, p. 39)

هذا ولن تختلف المبادئ الواردة في الميثاق الوطني لسنة 1976 مع تلك المبادئ التي تم التأكيد عليها في ميثاق طرابلس 1962 مع مبادئ ميثاق الجزائر 1964، وإن كانت الجزائر هذه المرة قد حققت بعض التقدم أو عدة إنجازات نذكر منها:

-تطبيق المخططين التنمويين الثلاثي (1967- 1969) والرباعي الأول (1970- 1973) ثم المخطط الرباعي الثاني(1974-1977) الذي لم يبق على الانتهاء منه آنذاك سوى سنة واحدة.

- تأميم المناجم والمحرقات.

- وضع ميثاق الثورة الزراعية، وميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات.

- تنصيب المجالس الشعبية البلدية و الولائية.

- إرساء قواعد الصناعات الأساسية.

- بناء العديد من المرافق الاجتماعية (المدارس، الجامعات،المستشفيات، السكنات... الخ

ففي هذه المرة أيضا نجد الميثاق الوطني لسنة 1976 يشير بدوره مثل سابقيه إلى أن هدف الجزائر هو بناء المجتمع الاشتراكي الذي لا تتعارض مبادئه مع الدين الإسلامي، بل ويجب أن تكون نابعة منه. أما الاشتراكية في الجزائر فتعني: معاداة الإمبريالية والرأسمالية، ومن أهدافها تدعيم الاستقلال الوطني والقضاء على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وعلى أشكال السيطرة الأجنبية، وهدم البنى الاجتماعية والاقتصادية المكرسة للتخلف (الميثاق الوطني، الفصل الخاص بمحاور البناء الاشتراكي ولاحقا، 1976)

ثم هي ذات النغمة التي لا تتغير ستتكرر مع الميثاق الوطني لسنة 1986. فللمرة الألف يتم التأكيد على أن الخيار الاشتراكي للجزائر لا رجعة عنه. ولأجل ذلك وجب تكثيف الجهود لتحقيق هذا الهدف، مع الاستفادة من تجربة عشرين سنة من البناء والتشييد، بالتقييم الدائم والمستمر لعملية التنمية. وإن كان هذه المرة قد تم تسجيل جملة من الاختلالات، والتفاوتات بين القطاعات المختلفة، وداخل القطاع الواحد. حالت دون "... تجميع المعارف الضرورية للانتقال إلى أنماط إنجازيه أقل كلفة وأقل تبعية (الميثاق الوطني،1981، الصفحات 171-172)

زيادة على ملاحظاته التي تقول بأن اختيار المشاريع الصناعية الكبيرة لم تكن بالاختيار السليم، ولذلك لا بد من إعادة النظر في هذا الاختيار، بإعادة تحديد أولويات تماشيا مع ما تطرحه المرحلة من تطورات وتحديات على كافة الأصعدة إن على المستوى الداخلي أو الخارجي.

IV- مآل المشروع التنموي في الجزائر:

الواقع أنه لا أحد يمكنه أن ينكر الإنجازات التي استطاعت أن تحققها الدولة الجزائرية خلال فترة زمنية قياسية (1967-1977)، لكنه وبذات الوقت لن يكون بمقدوره تجاهل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي رافقت هذه الإنجازات، والتي تركت أثرا سلبيا على عملية التنمية في الجزائر. فقد أدت ليس فقط إلى حدوث التفاوت بين القطاعات الاقتصادية كما ورد في الميثاق الوطني 1986، بل وإلى "... تعميق التفاوت الاجتماعي بين سكان المدن والريف، وبين بعض فئات سكان المدن، وإلى ظهور فئات اجتماعية متميزة جديدة..."((لكسندر، د،ت، صفحة 102)

هذه الفئات الاجتماعية المتميزة هي تلك التي يشخصها"سمير أمين" في إحدى كتاباته إذ يقول" إن مراسيم آذار–مارس-1963 التي تفتح الطريق إلى التأميمات وتضفي الشرعية على الإدارة الذاتية لم تتلاف بل قوت على العكس تكوين نخبة وطنية ذات امتيازات من النموذج الإداري، إذا كانت هذه قد أصبحت غير مبالية بمصالح الجماهير الريفية والمدنية الواسعة ..." (سمير ،1981، الصفحات 171 – 172) ثم يضيف "...وينبغي التمكن من التصدي للمصالح المتشكلة إلى الآن وذلك لإتاحة الفرصة للدولة كي تعبئ الموارد الضرورية لتمويل تطوير سريع للقطاعات الأكثر فقرا والأكثر تخلفا التي تنطوي على احتياطات التقدم الممكنة والأكبر قدرة التي تهم الجماهير الأوسع من الشعب الجزائري"

ما يفهم من الكلام السابق أن الموارد التي حشدتها الدولة الجزائرية بغرض بناء وتطوير المجتمع الجزائري بصورة عامة لم تؤد في النهاية سوى إلى عرقلة العملية برمتها، بفعل استحواذ بعض الفئات الاجتماعية ذات الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية على جزء كبير من الثروة ومن الدخل الوطنيين. ولا يخفي على أحد اليوم مدى التفكك الذي تعاينه القطاعات المشكلة للاقتصاد الوطني، والذي لايزال مستمرا رغم المحاولات المتعددة التي اللجوء إليها بغية تفادي ومعالجة الوضع منذ 1966 بإطلاق تسميات، ووصفات شتى من مثل: " البرامج

الخاصة "،"برنامج التجهيز المحلية "، " البرنامج البلدية للتطوير " ، "برنامج الصناعات المحلية"، " إعادة الهيكلة " وغيرها من البرامج التي جاءت تباعا وعجزت عن تعديل الاختلال الحاصل إن على المستوى الاجتماعي أو على المستوى الاقتصادي.

إن التشخيص السابق لحال الجزائر المستقلة يدفع للتساؤل حول ما إذا تم الرهان من قبل أصحاب القرار وهي التي تمكنت من دحر وتصفية استعمار أجنبي استيطاني قديم على حصان خاسر؟

الحق أن المسألة ليست بهذه البساطة. فعملية الحسم في المسائل الاجتماعية ليست هينة بالمرة، فهي عملية بالغة التعقيد،وتخضع لميزان القوى داخل المجتمع،وهي فوق ذاك محصلة لصيرورة الصراع والتناحر بين الفئات الاجتماعية المتصادمة المصالح، مع العلم بأن ميزان القوة في الجزائر لا يزال إلى حد الساعة في غير صالح الأغلبية داخل المجتمع، فهو يعمل لصالح فئات اجتماعية تشكلت منذ سنوات الثورة التحريرية وتقوت بمرور الزمن، ولا تزال هي الماسكة الفعلية بزمام الأمور، وكأنها ترفض أن ترى بأن الثورة التحريرية قد تحققت وبأن الوقت قد حان منذ زمن بعيد لمباشرة بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية. فما أشبه اليوم بالبارحة عندما كتب "مصطفى الأشرف " منذ طائفة 1962 بجريدة « المجاهد " مقالا جاء فيه " ولكن الأمور للأسف آلت إلى نظام قاسي يسير كالآلة الصماء : فليس له مذهب سياسي لتسديد خطاه وإشباعه بالرحمة وبالروح الإنسانية ... فقد شهدنا طيلة سنوات وخاصة في الأشهر الأخيرة ضياع الجهود والتضحيات "''. (الأشرف، 1983، صفحة 407)

وبالفعل فالتضحيات الجسام التي قدمها المجتمع الجزائري لم يكن في مقابلها سوى قرارات ارتجالية سرعان ما تتغير بتغير الأشخاص أو الحكومات، ولم تؤد بالمحصلة سوى إلى تأزيم وتعقيد الوضع الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر، وبالتالي إلى مزيد من تأزم العلاقة بين الفرد الجزائري ودولته..

إن مثل هذا الوضع هو النتيجة المنطقية لنظرة معينة للدولة، نظرة قائمة على مفهوم الريع. إذ وجدت الدولة نفسها بين أيدي فريق يتجاذبه منطقان، منطق الربح وإشباع الحاجات الخاصة والمصالح الذاتية من جهة، ومنطق مواصلة حمل رسالة تاريخية من جهة أخرى. وهما منطقين متعارضين ومتناقضين لا يمكن أن يجتمعا أو أن يلتقيا أبدا. ومثل هذا المنطق هو الذي أدي و لا يزال إلى حالة من اللاستقرار داخل أجهزة الدولة. " فالتغيير شبه المستمر للمسئولين على رأس هياكل الإدارة المركزية والمحلية... يشكل بهذا الصدد دليلا عن اللإستقرار المزمن في دواليب المؤسسات. أما اجتماعيا، فإن مثل هذه الظواهر تؤكد الفكرة التي مؤداها أن الدولة لا تجسد مصالح الأمة جمعاء" (Boukhobza, 1991, p. 39)

من ذلك يمكن الحكم بأن النظام السياسي في الجزائر مجال لتحرك قوى سياسية مختلفة الرؤى والمصالح،وحيث تحاول كل واحدة من هذه القوى تحريك هذا النظام باتجاه مصالحها، وبحسب رؤيتها الخاصة. ولذلك فلا يمكنها أن تكون المعبر عن مصلحة الأغلبية داخل المجتمع الجزائري،برغم ما قد تدعيه، بل وتردده في خطاباتها السياسية منذ الاستقلال وحتى الآن، أو عندما تشير فيها إلى أن الدولة الجزائرية مدينة لمواطنيها بالنسبة للحصول على العمل، على السكن، على العلاج، وعلى التعليم ،وإن كان واقع الحال يكذب ذلك. إذ تبين الدلائل أو الوقائع بأن التنمية في الجزائر متوقفة منذ أكثر من عشر(10) سنوات على الأقل. إذ لم تعمل الحكومات المتتالية سوى الجري وراء البحث عن علاجات للتضخم،والعجز في الميزانية، مشكلة المديونية الخارجية، على حساب الاهتمام بالمسائل الاجتماعية على الرغم مما تشكله من خطورة على الاستقرار الاجتماعي كالبطالة، مشكلة الفقر، والمستوى المعيشي الآخذ في التدهور سنة بعد أخرى.

مجسدا في حزب "جبهة التحرير الوطني" ومادته" 120 "الذائعة الصيت.أمّا ما بعد هذا التاريخ فعلى الرغم من تنظيم انتخابات تعددية، فقد لوحظ على سبيل المثال كيف تم اصطفاء الحزب الوليد حزب "التجمع الوطني الديمقراطي"ليكون الوجه الجديد لنظام الحزب الواحد، أو الوجه الآخر للعملة النقدية الواحدة، من بين الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية لسنة 1995.وبتعبير آخر فإن الحق في التواجد بالنسبة للأحزاب السياسية الأخرى، أو المعارضة مكفول ولكن بعد تفريغها من محتواها من خلال العمل على عدم السماح بقيام أو "...بوجود معارضة نظامية قادرة على مناقشة النظام الحاكم ومساءلته. وأن تقوم مع ذلك تعبئه الجماهير من خلال المؤتمرات والمسيرات...لا كوسيلة للمشاركة الحقيقية ولكن كأداة لمساندة قرارات النظام وسياسته" (الهرماسي، 1987، صفحة 99)

لقد أصبح مؤكدا اليوم أن النظام السياسي في الجزائر لن يسمح مادام ذلك ممكنا، بقيام معارضة فعلية، أو بحدوث تحول نوعي في القوى الفاعلة داخل المجتمع،وإعادة توزيع للتوازنات السياسية القائمة. وعليه فالأحزاب السياسية موجودة مادامت تحترم قواعد اللعبة التي وضعها النظام القائم، بل وعليها عدم تجاوز الحدود المرسومة لها.

والواقع أن لا غرابة في مثل هذا الوضع فهي السمة الغالبة المميزة والمشتركة بين أغلب الدول المتخلفة أو الدول التابعة للخارج أو المرتبطة بالنظام الرأسمالي العالمي، التي تنزع دائما إلى تهميش الحركات السياسية المعارضة عن طريق ما يعرف بظاهرة " العزل السياسي " الذي يعرفه «قواليرمو أودا نيل" في قوله بأنه " إغلاق كل القنوات السياسية على الجماهير وتفريغ مؤسساتها من القيام بأي دور سياسي ليس فقط من خلال ممارسة القمع المباشر، و إنما أيضا بواسطة تحكم أجهزة الدولة في هذه المؤسسات الجماهيرية ... " (عبد الله، 1986، صفحة 95)

إن ظاهرة " العزل السياسي " بالتعريف السابق صارت واقعا مؤكدا في الجزائر، و قد أدت ولا تزال إلى إبعاد الأغلبية داخل المجتمع عن العمل السياسي، وبالتالي عن المشاركة الفعلية في عملية اتخاذ القرار التي كانت ولا تزال حكرا على فئات اجتماعية معينة. الأمر الذي أدى إلى تولد الإحساس لدى هذه الأغلبية بالقهر،بالحرمان ، وإلى وتولد الحقد والكراهية ، ومن تم استخدام العنف اتجاه كل ما يرمز إلى الدولة أو يمثلها ، خصوصا وأن الاعتقاد السائد في أوساط هذه الأغلبية هو أن تحقيق النجاح في الجزائر لا يتم عبر تثمين الجهد والكفاءة ، ولكن باللجوء إلى اعتماد معايير أخرى تبنى على الاعتبارات الذاتية كالولاء ، المحسوبية، الزبونية، الانتماء إلى العشيرة أو الجهة أو المنطقة الجغرافية، والرشوة .وهو الوضع الذي لن يؤدي سوى إلى مزيد من تعميق الفجوة القائمة بين المواطن والدولة بما يحمله من مخاطر والإنذار بالانفجار الاجتماعي في أية لحظة .

وعليه فالتساؤل الذي يمكن أن يطرح نفسه هنا هو: هل لايزال بالإمكان تدارك واقع الحال هاته وإحداث التغيير الضروري للمجتمع الجزائري وتجنب التمرد المطلق للفئات الاجتماعية المحرومة وبخاصة هؤلاء الشباب الذي يشكلون ما يقارب حدود 70 % من سكان الجزائر، الذين يغامرون بحياتهم عبر الحرقة في قوارب الموت أملا في بلوغ الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط.

الواقع أن الدولة الجزائرية تجد نفسها اليوم وأكثر من أي وقت مضى أمام امتحان صعب، وعليها الإسراع بإصلاح الأوضاع قبل فوات الأوان. خصوصا ونحن نلاحظ كيف أن كافة أشكال ومظاهر العنف والاحتجاجات الاجتماعية التي وقعت حتى الآن كانت موجهة بالدرجة الأولى ضد الدولة كأفعال وكممارسات ولكن ليس ككيان، وذلك بالسعي إلى وضع استراتيجية واضحة تحدد فيها الأولويات بالنسبة للمجتمع الجزائري، على المستوى الاجتماعي، الاقتصادي،وحتى السياسي،بما في ذلك دور الدولة الجزائرية بخصوص المسائل المتعلقة بضمان الحماية الاجتماعية التي أخذت ملامحها وطبيعتها تتغير بترك المجال مفتوحا أمام عمل آليات اقتصاد السوق.

إن المصلحة الوطنية تستدعي اليوم تجنيد كافة الطاقات الحية والكامنة في المجتمع الجزائري بهدف بناء الدولة "الديمقراطية-الاجتماعية "عن طريق تحديد الأهداف المشتركة، وتوفير الوسائل الضرورية، والمشروعة لتحقيقها، لأنه في حال عدم تمكن الأفراد من الوصول إلى هذه الوسائل بالطرق المشروعة فإنهم سيتحولون عنها، باتجاه التمرد المطلق، وممارسة العنف في رفض لكل استمرارية.ذلك أن" المجتمع الذي يلح على الغايات فقط دون الالتفات إلى الوسائط، مجتمع يفتقر إلى الانسجام. فالأفراد يخضعون سلوكهم لأوامر النجوع المطلق دون الاهتمام بالمعايير " (برنو، 1985، صفحة 82)

V. الخلاصة:

ختاما وبناءا على ما تقدم يمكن القول بأن العمل على تجاوز الوضع الحالي باعتباره عملية تاريخية قد بات أكثر من ضروري، بل ويعد مهمة مستعجلة،لأن كل ما يشير إلى المستقبل في الجزائر يوحي بخطورة الوضع خصوصا وأننا اليوم نعيش في عالم يتميز بالتغير السريع والتعقد الشديد.

ولذلك يقتضي الأمر وأكثر من أي وقت مضى تغليب المصلحة الوطنية على أي مصلحة أخرى، مما يحتم دمقرطة النظام السياسي الجزائري لأجل ضمان تحقيق الاستقرار الاجتماعي، وتوفير المناخ السلمي باعتباره مسألة أولية وحاسمة تسمح بالتصدي للتحديات ورفع الرهانات المستقبلية القريب منها والبعيد وفي التخطيط لها عن دراية ووعي.

وعليه فعلى جماعات الحكم في الجزائر، ألا تسعى إلى تحقيق مصالحها فقط بتبني "مثلما في السابق على الأقل" سياسة اقتصادية، واجتماعية تحاول من خلالها تحقيق بعض المصلحة للمجتمع، حتى تتمكن من تعزيز مواقعها، وإضفاء صفة الشرعية عليها، ولكن بالعمل على تلبية المطالب الشرعية للفئات العريضة داخل المجتمع الجزائري.

- الإحالات والمراجع :

- الأشرف، م .(1983) .***الجزائر الأمانة والمجتمع*** .الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- روبن، ف. ب .(1986) .***المعجم النقدي لعلم الاجتماع،*** *ترجمة سليم حداد* .بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- سمير، أ .(1981) .***المغرب العربي الحديث،*** *(ترجمة : كميل ق داغر)* .بيروت: دار الحداثة،.الميثاق الوطني، الفصل الخاص بمحاور البناء الاشتراكي ولاحقا. (1976).
- عبد الخالق عبد الله. (1986). *): : **التبعية والتبعية السياسية***. بيروت: المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع.
- فليب برنو. (1985). ***المجتمع والعنف،*** *ترجمة إلياس زحلاوي*. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- لكسندر، ف) .د،ت .(***دور العامل النفطي في تطوير الجزائر، في التطوير المعاصر للبلدان النامية*** .موسكو :أكاديمية العلوم السوفيتية.
- محمد حربي. (1983). ***جبهة التحرير الوطني،*** *الأسطورة والواقع:(ترجمة كميل قصير داغر)*. بيروت: دار الكلمة.
- الهرماسي، م. ع : .(1987) .***المجتمع والدولة في المغرب العربي،*** .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

-Boukhobza, M. (1991). , *octobre 88* . ***Evolution ou Rupture***. Alger: éditBouchéne.

-F.L.N. (1962). ***Programme de Tripoli***.

-F.L.N. (1964). ***Charte d'Alger***.